الإعراب على المجاورة والاتباع في العربية

م. م. زينب جمعة

جامعة بغداد/ كلية الإعلام

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين، ومَنْ تمسّك بدينهِ وأهل بيته الأكرمين إلى يوم الدين، وبعد:

فكثيرةٌ هي المسائل النحوية التي تحتاج إلى دراسة وتحقيق وتوثيق، للوصول إلى الرأي الأمثل فيها، والحاجة قائمة إلى بيان ما يشوبها من غموض، والبحث في قضية الإعراب على المجاورة والاتباع في العربية مسألة اهتمَّ بها كثيرٌ من النحاة واللغويين إلى الحدّ الذي جعل ابن جنّي – في الخصائص – يعقد لها باباً مستقلاً تحت عنوان: ((باب في الجوار))[1].

والبحث في مثل هذه الظاهرة يحتاج إلى جهدٍ نظراً لتفرقها في بطون أمّا الكتب، وتعلّقها بالعديد من المسائل النحويّة، فضلاً عن تعدّد آراء علمائنا في ذلك؛ فمنهم من أجاز الحكم بالمجاورة، وجعلها قياساً، ومنهم من منعها، وأوّل ما أوهم ظاهرة وجودها، ومنهم من قصرها على المسموع، ولم يجز فيها القياس، وقد بينّت هذا وفصّلت الحديث فيه في ثنايا هذه الدراسة، ورجّحت ما ظهر لي رجحانه مؤيّداً ذلك بالدليل.

وقد جعلت البحث في تمهيد وخمسة مباحث:

ذكرتُ في التمهيد المجاورة في اللغة والاصطلاح وموقف العلماء من القول بالمجاورة.

وخصّصت المبحث الأول في الرفع على المجاورة. والمبحث الثاني: المجاورة في باب الإضافة. والمبحث الثالث: المجاورة والاتباع في باب التوابع. والمبحث الرابع: المجاورة والاتباع في باب التنازع. والمبحث الخامس: المجاورة والاتباع في باب الأزمنة.

وقد ختمت هذه الدراسة بخاتمة توجز أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، مقرونة بالمصادر والمراجع المعتمدة.

والله اسأل أن يكون هذا البحث مفيداً للدارسين، وأن يُنتفَع به، إنّه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير.

تمهيد:

المجاورة في اللغة:

الجار الذي يجاورك، تقول: حاورته مجاورة وجواراً، وتجاور القوم واجتوروا بمعنى، والمجاورة: الاعتكاف في المسجد، وامرأة الرجل جارته، والجار: الذي أجرته من أن يظلمه ظالم. وأجاره الله من العذاب: أنقذه [2].

المجاورة في الاصطلاح:

يقصد بمصطلح الجر بالمجاورة أن عامل الجر ليس الإضافة أو حرف الجر، وإنما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالإضافة أو بحروف. وهذا هو معنى قول ابن الحاجب: ((وقد يوصف المضاف إليه لفظاً والنعت للمضاف إذا لم يلبس، ويقال له: الجر بالجوار، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه، فجعل ما هو نعت الأول معنى نعت الثاني لفظاً))[3].

فحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا إعراب، وإنّما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظتين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل، لأنّ الإتيان بها إنما هو لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى[4].

موقف العلماء من القول بالمجاورة:

اختلفت كلمة العلماء حول هذه الظاهرة، فمنهم من أجازها ومنهم من رفضها، ومنهم من قصرها على المسموع.

فمن العلماء الذين أجازوا القول بالمجاورة سيبويه وابن مالك وابن أجروم وابن هشام. قال سيبويه: ((ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: ((هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياسُ، لأنّ الحزب نعتُ الجُحر، والجُحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجرُّه. وليس بنعت للضبّ، ولكنّه نعت للذي أُضيف إلى الضبّ، فجروه لأنّه نكرة كالضبّ؛ ولأنّه في موضع يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد))[5].

والحامل عند سيبويه في إعطاء حركة الجر لـ "ضربٍ" قرب الجوار، ووضوح المعنى، لأن الضبّ لا يوصف بالخراب، وقد رأى سيبويه أنّ الأفصح هو رفع "خرب" في المثال، وأنّ هذا هو الذي عليه أكثر العرب وأفصحهم، إلاّ أنّه لم يرفض الجرّ، ولم يحكم عليه بالشذوذ أو الغلط.

وقال ابن مالك: ((ثم نبّهت على النعت الذي يسمّيه النحويون نعتاً على الجوار نحو قولهم: "هذا جحر ضبّ خربٍ" ، فخفض (خرب) لأنّه نعت (ضبّ) في اللفظ لمجاورته له وإنما هو في المعنى للجحر، ولا يفعل مثل هذا إلاّ إذا أمن اللبس))[6].

وتحدث ابن اجروم عن ظاهرة الجر، ويرى أن له أسباباً أربعة هي: الجر بالحرف، والجر بالإضافة، والجر بالتبعية، والجر بالمجاورة [7].

وقال ابن هشام: ((والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً، ولا يكون في النسق؛ لأن العاطف يمنع من التجاور))[8].

وممن رفض الجر على الجوار وأوّل ما أوهم ظاهرة وجودها ابن جنّي والسيرافي. فيفهم من تأويلهما للأمثلة التي ظاهرها يفيد الجر على الجوار أنهما يمنعان الحكم بالمجاورة. قال ابن جني: ((ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحر ضبٍ خرب، فهذا يتناوله آخر عن أول، وقال عن ماض على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه.

وأما أنا فعندي أنّ في القرآن مِثْل هذا الموضع نيّفاً على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حَشْو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقُبِلَ. وتلخيص هذا أنّ أصله: هذا جحر ضبّ خربٍ جحره، فيجري "خرب" وصفاً على "ضبّ" ، وإن كان في الحقيقة للجحر. كما تقول: مررت برجل قائمٍ أبوه، فتجري "قائماً" وصفاً على "رجل" وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكرِهِ))[9].

ومن الاتباع جعل إعراب (الظالم) إعراب القرية من قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ النساء:75، فأعرب "الظالم" إعراب القرية على الاتباع، وهو نعت لأهل القرية لا للقرية. ومن الاتباع قوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ الإنسان:31. فقوله: "الظَّالِمِينَ" ليس بنعت من يدخل الجنة، ولكنه انتصب على الاتباع [10].

فالعلاقة الشكلية سبب في إعراب قولنا: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فالقائم صفة للأب في الحقيقة، وهو اتباع للمجاورة، وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام في الحركات كما يقول المخزومي، وإلى المطابقة وهي ظاهرة لغوية غير نحوية وهي "المجاورة" لمّا جاور النعت الاسم المجرور السابق له "المنعوت" طابقه في الحركة عند إبراهيم السامرائي. وأرجع الحلواني الوصف السببي إلى العلاقة الشكلية والاتباع اللفظي، فالعلاقة الشكلية هي التي سببّت الإعراب [11].

ولو أن المانعين لظاهرة الإعراب على المجاورة – ومنهم السيرافي وابن جنّي – قصرا مثل هذه الواردة عن العرب على السماع، وعدم جواز القياس فيها لكان هذا أقرب إلى الفهم وأيسر من التأويل ومن الحذف والاضمار، اعتماداً على لغة العرب والمسموع منهم.

المبحث الأول:

الرفع على المجاورة:

أثبت بعض النحاة الرفع على المجاورة مستدلاً بقول المتنخّل الهذلي: [12]

السالك الثغرةَ اليقظان كالئها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضلُ

فقد سأل الرياشي الأصمعي عن سبب ارتفاع "الفضل" فردّ عليه قائلاً: أنّ "الفضل" نعت. الخيعل "وهو مرفوع. وأصله أن المرأة الفضل هي التي تكون في ثوب واحد، فجعل "الخيعل" فضلاً، لأنه لا ثوب فوقه، ولا تحته. قال الرياشي: وهذا مما أخذ على الأصمعي، ثم رجع عن هذا القول، وقال بعد، هو من نعت "الهلوك" إلا أنه رفعه على الجوار، كما قالوا: هذا جحر ضبّ خربٍ [13].

ومثل ذلك في العطف قراءة الحسن "أجمعون" من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ البقرة:161، فقد عطف الملائكة والناس على اسم الله تعالى على المعنى، لأن التقدير: عليهم أن لعنهم الله. قال الفراء: ((وقرأها الحسن "لعنة الله والملائكة والناس أجمعون" وهو جائز في العربية وإن كان مخالفاً للكتاب))[14].

ومثل رفع "الفضل" على النعت للهلوك رفع "المظلوم" على النعت "للمعقب" عند النحاة في قول لبيد يصف الحمار: [15]

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم

والمعقّب: الذي يطلب حقه مرّة بعد مرّة. وقد رفع "الفضل" اتباعاً لما قبله لقربه، ويعتقد أغلب النحاة أن الجوار مخصوص بالمجرور وقد جاء– هنا– في المرفوع كما في بيت المتنخل. وأضاف المصدر وهو "طلب" إلى فاعله وهو "المعقب" ثم اتبع الفاعل بالنعت وهو "المظلوم" فجاء بهذا التابع مرفوعاً نظراً إلى المحل في بيت لبيد، وقد استحسن ابن مالك مراعاة المحل في ألفيّته فقال:

وجُرّ ما يتبع ما جُرّ، ومَنْ راعى في الأتباعِ المِحَلّ فحسَنْ

واستشهد ابن عقيل به فقال: ((فرفع المظلوم لكونه نعتا لـ "المعقب" على المحل))[16].

وردّ ابن حيان على من جعل الرفع اتباعاً للخيعل بل أنّ رفعه على النعت للهلوك على الموضع، لأنَّ معناه، كما تمشي الهلوك الفضل و (عليها الخيعل) حال معمولة لتمشي، أو جملة اعتراضية. والهلوك المتثنية المتكسرة، والفضل من صفة الهلوك، وكان ينبغي أن يكون جراً، ولكنه رفعه على الجوار للخيعل عند ابن قتيبة. وذهب ابن الشجري إلى أن ارتفاع "الفضل" على المجاورة للمرفوع هو خطأ فاحش[17]. وإنما الفضل نعت للهلوك على المعنى لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هو المشي عليها، كقولك: عجبتُ من ضرب زيد الطويلُ عمراً. رفعت الطويل، لأنه وصف لفاعل الضرب، وإن كان مخفوضاً في اللفظ. ولو قلت: (عجبتُ من ضرب زيد الطويل عمرو) فنصبت الطويل بأنه نعت لزيد على معناه من حيث هو مفعول في المعنى كان مستقيماً، كما عطف الشاعر عليه المنصوب في قوله: [18]

قد كنت داينت بها حسّانا مخافة الإفلاس والليانا

فقوله "والليانا" عطفه بالنصب على "الافلاس" الذي أضيف المصدر إليه نظراً إلى محلّه.

المبحث الثاني:

المجاورة في باب الإضافة:

يكتسبُ المضافُ المذكرُ التأنيثَ من المضاف إليه المؤنث، بأن يكون المضاف صالحاً للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه مع صحة المعنى، أو أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه أو كبعضه أو كلاً لهُ.

فمن ذلك، قوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ الانعام:160 ، فحذفت التاء من (عشر) وهي مضافة إلى الأمثال، وهي مذكرة ولكن لما جاورت الأمثال الضمير المؤنث أجري عليها حكمه [19].

ومن ذلك قول جرير: [20]

لما أتى خبرُ الزبيرِ تواضعت سور المدينة والجبال الخشّع

فألحق بالفعل "تواضعت" تاء التأنيث مع أن فاعله مذكر وهو سور ولكن لما جاور "المدينة" المؤنثة اكتسب التأنيث منها.

ومن ذلك أيضاً قولهم: ذهبت بعض أصابعه، فبعض فاعل ذهبت ولحقت فعله التأنيث، لكونه بعض المضاف إليه، فاكتسب المضاف وهو "بعضُ" التأنيث من المضاف إليه، وهو (الأصابع) لصحة الاستغناء بالأصابع عنه، فتقول: ذهبت أصابعه تعبيراً بالكل عن الجزء. ومن ذلك قول الأعشى: [21]

وتشرق بالقول الذي قد أذَعْتَهُ كما شرقت صَدْرُ القناة من الدمِ

فألحق بالفعل. شرقتْ "تاء التأنيث مع أن فاعله مذكر، وهو "صدرُ" والقياس "شرق" ولكن لما كان الصدر الذي هو مضاف بعض المضاف إليه وهو القناة اكتسب التأنيث منه.

ومن صلاحية حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقام المضاف وصحة المعنى قول ذي الرمة: [22]

مشين كما اهتزّت رماح تسفّهت أعاليها مرّ الرياح النواسم

فألحق الشاعر بالفعل وهو "تسفّه" علامة التأنيث مع أن فاعله مذكر وهو "مرّ"؛ لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه؛ ولأن المضاف وهو "مرّ" كالبعض، ويصحّ المعنى بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فتقول: تسفهت الرياح.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا﴾ آل عمران:30، فقد ألحق بالفعل وهو "تجِد" علامة التأنيث وهي تاء المضارعة مع أن فاعله مذكر وهو "كلّ" ؛ لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو "نفس" ، ويصح المعنى بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامهُ، فتقول: يوم تجد نفسٌ. وقول عنترة: [23]

جادت عليه كل عين ثرّة فتركن كل حديقة كالدرهم

فقد لحقت الفاعل وهو "جادتْ" تاء التأنيث مع كون فاعله مذكراً وهو "كلّ"؛ لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو "عين".

وقد يكتسب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه المذكر نحو قول الشاعر:[24]

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

فذكّر "مكسوف" مع أنه خبر عن مؤنث وهو "إنارةٌ" ؛ لأنه اكتسب التذكير من إضافته إلى العقل المذكر، ومن ذلك قول حسان بن ثابت: [25]

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسلِ

فقوله "يصفق" جعله مذكراً، لأنه أراد ماء بردى، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وكان حقه أن يقول: "تصفق"؛ لأنّ "بردى" مؤنث، فحذف المضاف.

وفي التأنيث قول الشاعر: [26]

مــــرّت بنـــا فـــي نســـوة خولـــةٌ والمســـكُ مـــن أردائهـــا فائحـــه

أراد: ورائحة المسك، فأقام المسك مقامها في التأنيث. وقيل: إنَّ من ذلك قوله: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ الأعراف:56. وقيل: الأوجه أنّ التذكير فيه لإجراء فعيل بمعنى فاعل، أو لكون فعيل على وزن المصدر، والمصدر يخبر به عن المذكر والمؤنث. وذكر الفراء أن تذكير "قريب" أريد بها المكان، وإذا أريد به القرب والبعد ذكرّوا وأنثوا، قال الفراء: ((وذلك أن القريب في المعنى وإن كان مرفوعاً فكأنه في تأويل: هي من مكان قريب. فجعل القريب خلفا من المكان؛ كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ هود:73، وقال: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً﴾ الاحزاب:63، ولو أنّث ذلك فبنى على بعدتْ منك فهي بعيدة وقربت فهي قريبة كان صواباً حسناً. وقال عروة:

عشِـــيّة لا عفـــراءُ مِنـــك قرِيبـــة فتـــدنو ولا عفـــراء منـــك بعيـــد

ومن قال بالرفع وذكّر لم يجمع قريباً ولم يثنّه. ومن قال: ((إنّ عفراء منك قريبة أو بعيدة ثنّى وجمع))[27] .

ومما راعت العرب فيه الجوار قولهم: قامت هند، فلم يجيزوا حذف التاء إذا لم يفصل بينهما، فإن فصلوا بينهما أجازوا حذفها، ولا فرق بينهما إلاّ المجاورة وعدم المجاورة.

المبحث الثالث:

المجاورة والاتباع في باب التوابع:

أجاز سيبويه الجرّ على الجوار سواء اتفق المضاف إليه في الأفراد والتثنية أو لم يتفقا، فهو يجيز: هذا جحر ضبّ خربٍ، لأتفاق المضاف والمضاف إليه في الافراد؛ لوردوه عن العرب هكذا، ويجيز – أيضاً– هذان جحرا ضبّ خربين، يجر "خربين" مع أن المضاف هو "جحرا" مثنى ، والمضاف إليه وهو "ضبّ" مفرد. ويرى أنه لا فرق بين الثاني والأول إلا في البيان [28]. وأما الاتفاق بين المضاف والمضاف إليه في الجمع فلا يشترطه، وذهب الخليل إلى أن "خربين" لا بدَّ فيه من الرفع فالخليل يشترط توافق المتضايفين في التذكير والتأنيث، وسيبويه لا يشترط ذلك، فمن شواهد هذه القضية قول الحطيئة: [29]

فإيـــــاكم وحيّـــــة بطـــــن واد همـــوز النـــاب لـــيس لكـــم بســـمّ

فأنّ هموز نعت لحيّة المنصوبة؛ وجر لمجاورته لأحد المجرورين وهو (بطن، أو واد). وقد عيّنه ابن جنّي فقال: ((جرّ هموز وهو من صفة الحيّة لمجاورته لواد))[30].

وقد اختلف المضاف والمضاف إليه تذكيراً وتأنيثاً، فإنَّ "حيّة" مؤنثة وما بعدها مذكر. وقيل: إنّ كُلاً من الحيّة وما بعدها مذكر، أما الحيّة فقد قال الجوهري: ((الحيّة تكون للذكر والأنثى، وإنما دخلته الهاء، لأنّه واحد من جنسٍ، كبطة ودجاجة، على أنه قد روى عن العرب: رأيت حياً على حيّة، أي ذكرا على أنثى))[31].

وأما "البطن" فقد قال الجوهري أيضاً: ((البطن خلاف الظهر وهو مذكر، وحكى أبو حاتم عن أبي عبيدة أنّ تأنيثه لغة))[32].

وأما الوادي فهو مذكر لا غير. ويجوز في "هموز" زنه "فَعول" أن يوصف به المذكر والمؤنث.

واستشهد سيبويه بقول العجاج: [33]

كأن نسج العنكبوت المرمَّلِ

ووجه الاستدلال به أن "العنكبوت" مؤنث و "المرَّمل" مذكر، لأنه وصف للنسيج، وقد اختلفا تأنيثاً وتذكيراً. وإذا صحّ أن تقول: هذان جحرا ضبّ خربين، مع اختلاف المتضايفين في التثنية، فليصح هنا من باب أولى، وإذا صحّ في قول العجّاج "المرمِّل" بكسر الميم الثانية، فهي نعت للعنكبوت على ما يجب، والمعنى: العنكبوت الناسج، لأنَّ "المرمَّل" بفتح الميم الثانية معناه المنسوج وليس من صفات العنكبوت.

ومن أمثلة الجرّ على الجوار في النعت قول ذي الرمّة: [34]

تريـــك ســـنةَ وجـــه غيـــر مقرفـــة ملســـاء لـــيس بهـــا خـــال ولا نـــدب

فـ "غير" نعت لـ "سنةَ" المنصوبة؛ وجرّ للمجاورة. قال الفرّاء: ((قلت لأبي ثروان، وقد أنشدني هذا البيت بخفض: كيف تقول: تريك سُنّة وجه غيرَ مقرفة؟ قال: تريك سُنّة وجه غير مقرفة. قلت له: فأنشد فخفض "غيرِ" فأعدت القولَ عليه فقال: الذي تقول أنتَ أجود ممّا أقول أنا، وكان انشاده على الخفضِ))[35].

وقال دريد بن الصمّة: [36]

فجئـــت إليـــه والرمـــاح تنوشـــه كوقـــع الصـــياحي فـــي النســـيج الممّـــددِ
فـــدافعت عنـــه الخيـــل حتـــى تبـــدّدت وحتـــى علانـــي حالـــك اللـــونِ أســـودِ

و "أسود" نعت لـ "حالك" وجرّ لمجاورته المجرور.

وقال امرؤ القيس: [37]

كـــأنّ ثبيـــرا فـــي عـــرانين وَبْلـــه كبيـــرُ أنـــاس فـــي بجـــادٍ مزمـــل

كان يجب أن يقول "مزمل" بالرفع لأنه صفة لـ "كبيرُ" المرفوع، إلا أنه خفضه على الجوار. قال ابن جني: ((ولم يحمل أبو عليّ هذا البيت على الغلط، لأنه أراد مزمل فيه، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول))[38]. وذهب ابن الشجري إلى ما ذهب إليه ابو علي الفارسي من تقدير "فيه" لأنه أمثل من حمل الجر على المجاورة. والحقيقة أن قوله "مزمل" – بالجر – لمجاورته لـ "أناس" تقديراً، لا لـ "بجادٍ" لتأخره عن "مزملى" في الرتبة، فالمجاورة – هنا– تقديرية.

وقال امرؤ القيس أيضاً: [39]

فظـلّ طُهـاةُ اللحـم مـن بـين مُنضـج صـــفيفَ شِـــواء أو قـــديرٍ مُعجّـــلِ

فجّر "قديراً" لمجاورته "شِواء" ، وحقّه النصبُ صفة لـ "صفيف"، والعامل فيه (مُنضج)، مع وجود الفاصل حرف العطف "أو".

وقال الفرزدق: [40]

فهـل أنـتَ إنْ ماتـتْ أتانُـكَ راحـلٌ إلـى آل بِسـطام بـن قـيسٍ فخَاطـبِ

جرّ "فخاطبِ" لِجوار "قيسٍ" مع فصل "الفاء"، وحقّه الرفعُ عطف نسق على "راحلٌ".

وقال النابغة الذبياني: [41]

لـم يبـقَ إلاّ أسـيرٌ غيـرُ منقلـبٍ وموثـقٍ فـي عقـال الأسـرِ مَكْبُـول

فجرّ "موثقٍ" مع فصل "الواو" وحقه الرفع عطف نَسق.

وعرض الفراء لنا قراءة يحيى بن وثاب "المتين" بالخفض من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ الذاريات:58، فقال: ((وقد ذكر عن يحيى بن وثاب أنه قرأ (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) فخفض "المتين" وبه أخذ الأعمش، والوجه أن يرفع "المتينُ" أنشدني ابو الجرّاح العُقيلي: (البيت لأبي الغريب الإعرابي).

يـا صـاحِ بَلّـغ ذوي الزوجـات كِلّهـم أن لـيس وصـلٌ إذا انحلّـت عُـرا الـذَنَب

فأتبع "كَلّ" خفض "الزوجات" وهو منصوب؛ لأنه نعت لـ ذوي))[42].

وقد يراد من اتباع الخفض الخفضَ في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ إبراهيم:18، بأن تجعل قوله "عاصفٍ" صفة للريح خاصة، قال الفراء: ((فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم، وذلك من كلام العرب أن يُتبعوا الخفض الخفضَ إذا أشبهه))[43].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ هود:26، فاليوم لا يتّصف بالأليم، فلا يقال: يومٌ أليم، فتعيّن حمْله على ما يصح اتصافه بالأليم وهو العذاب. وقد تأول الزجاج المعنى بقوله: ((يجوز في غير القراءة: إني أخاف عليكم عذابَ يوم أليماً، لأن الأليم صفة للعذاب، وإنما وصف اليوم بالألم ؛ لأن الألمَ فيه يقع، والمعنى: عذابَ يومٍ مُؤلِمٍ، أي / مُوجِعٍ))[44].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ﴾ هود:84. فاليوم لا يوصف بأنه محيط، وإنما المحيط صفة للعذاب فجرّ "محيط" باتباعه لـ "يوم". قال العكبري: ((ومن الجوار في الصفات قوله: (عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ)، واليوم ليس بمحيط، وإنما المحيط العذاب))[45].

وجعل الآلوسي اليوم محيطاً بالمعذب كناية عن ثبوت أنواع العذاب للمعذب، واليوم يشتمل على إحاطة أنواع العذاب كلها، فيكون أبلغ في وصف العذاب، لأن اليوم زمان يشتمل على الحوادث، فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذب ما اشتمل عليه منه [46].

المبحث الرابع:

المجاورة والاتباع في باب التنازع:

القولُ في أولى العاملين بالعمل في باب التنازع، إذ ذهب الكوفيون في أعمال العاملين، نحو: أكرمني وأكرمت زيداً، وأكرمتُ وأكرمني زيدٌ.

إلى أن اعمال الفعل الأول أولى. وذهب لبصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى، فإن أهل الكوفة قد احتجوا بأن قالوا: الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس.

أمّا النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً، ومنه قول امرئ القيس: [47]

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني – ولم أطلب– قليلٌ من المالِ

فأعمل الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب "قليلاً"، وذلك لم يروه أحدٌ. وأما القياس فهو أنَّ الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان

مبدوءاً به كان اعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به، ولهذا لا يجوز إلغاء "ظننتُ" إذا وقعت مبتدأة، نحو: ظننتُ زيداً قائما، بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ ظننتُ. وكذلك لا يجوز الغاء "كان" إذا وقعت مبتدأة نحو: كان زيد قائماً،/ بخلاف ما إذا كانت متوسطة، نحو: زيد كان قائم، فدل أن الابتداء له أثره في تقوية عمل الفعل.

والذي يؤيد أن اعمال الأول أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم [48].

واحتج البصريون بأن قالوا: الدليل على أن الاختيار أعمال الفعل الثاني النقل والقياس.

أما النقل فقد جاء كثيراً، قال الله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ الكهف:96، فأعمل الفعل الثاني وهو أفرغ، ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه. وقال تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ الحاقة:19، فأعمل الثاني، وهو اقرءوا، ولو أعم الأول لقال: أقرءوه.

وقال الفرزدق: [49]

ولكن نصفا لو سببت وسبّني بنو عبد شمس مكن مناف وهاشم

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: سببت وسبونّي بني عبد شمس، بنصب "بني"، واظهار الضمير في سبنّي.

وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في اعماله دون الأول نقض معنى، فكان اعماله أولى، الا ترى أنهم قالوا: خشنت بصدره وصدر زيد، فيختارون اعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون اعمال الفعل فيه؛ لأنها أقرب إليه منه، وليس في اعمالها نقض معنى، فكان أعمالها أولى.

والذي يدل على إن للقرب أثراً أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا: "جحر ضبّ خربٍ" فأجروا "خربٍ" على "ضبّ" ، وهو في الحقيقة صفة للحجر، لأنَّ الضبّ لا يوصف بالخراب، فها هنا أولى [50].

قال سيبويه في حديثه عن أولى العاملين بالعمل في باب التنازع: ((وهو قولك: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يُعْلم أنّ الأول قد وقع إلا أنه لا يُعمل في اسم واحد نصبٌ ورفع. وإنما كان الذي يليه أولى؛ لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى، وأنّ

المخاطب ؛قد عرَفَ أنّ الأول قد وقع بزيد، كما كان خشَّنْتُ بصدرهِ وصدرِ زيد، وجه الكلام، حيثُ كان الجر في الأول وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى. سَوّوْا بينهما في الجرّ كما يستويان في النصب))[51].

فكان أن عمل الفعل الأول فهو مراعاة للمعنى، وأن عمل الفعل الثاني فهو مراعاة للمقاربة والجوار. والحقيقة – هنا– أنَّ الشواهد الواردة عن العرب قد عمل العامل الأول في بعضها، وعمل الثاني في بعضها الآخر. ومن ذلك فقد تكافأ العاملان في جواز الاعمال، ولم يبق أحدهما أولى من أخيه، ونعلم أنّ الأفعال تعمل متقدمة على المعمول ومتأخرة عنه، وتعمل متصلة بمعمولها ومنفصلة منه، وهذا واقع حقيقة في أفصح كلام العرب، ولأنّ الاستعمال العربي يؤيدّ كلّ واحد منهما.

المبحث الخامس

المجاورة والاتباع في باب الأزمنة:

يشترط في الفعل إذا نصب ظرفاً أن يكون واقعاً فيه، أو في بعضه، كقولك: صمتُ يوما، وسرت فرسخا، وزرتك يوم الجعة، وجلستُ عندك. فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه لا محالة. وينصبُ – أحياناً– الفعل الظرفَ ولا يكون واقعاً فيه، وإنما هو يقع فيما يلي الظرف؛ ولكن بسبب المجاورة الزمانية صارا كأنهما وقعاً في وقت واحد.

ومن ذلك قولهم: أحسنت إليه إذ أطاعني، وأنت لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة، وإنما أحسنت إليه بعد تمامها، ألا ترى أن الإحسان مسبب عن الطاعة، وهي كالعلة له، ولا بّد من تقدم وقت السبب على وقت المسببّ، كما لا بّد من ذلك مع العلة؛ لكنه لما تقارب الزمانان، وتجاورت الحالان في الطاعة والإحسان، أو الطاعة واستحقاق الإحسان صارا كأنهما وقعا في زمان واحد.

والدليل على ذلك أن "لما" من قولك: لما أطاعني أحسنتُ إليه، إنما هي منصوبة بالإحسان، وظرف له، كقولك: أحسنت إليه وقت طاعته، وأنت لم تحسن إليه لأول وقت الطاعة، وإنما كان الاحسان عقب الطاعة، أي بعد أن أطاعه؛ لكن كان الثاني مسبباً عن الأول وتالياً له، فاقتربت الحالان، وتجاوز الزمانان صار الاحسان كأنّه هو والطاعة في زمان واحد، فعمل الإحسان في الزمان الذي يجاوز وقته، كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه.

قال ابن جني: ((ولما اطّرد هذا في كلامهم، وكثر على ألسنتهم وفي استعمالهم تجاوزوه واتسعوا فيه إلى ما تناءت حالاه، وتفاوت زماناه. وذلك كأن يقول رجل بمصر في

رجل آخر بخراسان: لمّا ساءت حالة حسّنتها ولمّا اختلّت معيشته عمرتها. ولعله أن يكون بين هاتين الحالين السنة والسنتان))[52]. فاكتفى فيه بذكر السبب وكون المسبب عنه في الاصلاح والتغيير متراخياً.

ومثله قولك: لمّا شكرني زرته، وزرته إذا استزارني، وأثنيت عليه حين أعطاني، وإذا أتيته رحّب بي، وقولك: كلما استنصرته نصرني، وإنما يكون إنه ينصرك فيما بعد زمان الاستنصار، وهذا يؤكد في حال اتباع الثاني للأول وأنه ليس معه في وقته دخول الفاء في قولك: إذا سألته فأنه يعطيني، وإذا لقيته فأنه يحسن اليّ، فدخول الفاء – هنا– أول دليل على التعقيب، وأن الفعلين لم يقعا معاً في زمان واحد، وإنما يلي الثاني الأول خلفاً له، وعوضاً عنه، فصار الوقتان كأنهما واحد.

ومن جعل "إذ" بدلاً من (اليوم) وزمن (إذ) هذه في الحياة الدنيا وزمن "اليوم" في يوم الحساب والجزاء، والوقتان فيهما مختلفان في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ الزخرف:39، وكانت الحياة الآخرة تلي الحياة الدنيا لا وقفة ولا فصل، صار الوقتان على تباينهما كالوقتين المقترنين المتلاصقين، نحو قولك: أحسنت إليه إذ شكرني وأعطته حين سألني، فيكون قوله: "إذ ظلمتم" في اللفظ معمولاً لقوله "لن ينفعكم" لما فيه من الجوار، وتلو الآخرة الأولى بلا فصل بينهما في الزمن، فصار الوقتان كأنهما واحد [53].

الخاتمة ونتائج البحث:

ورد الإعراب على المجاورة والاتباع وروداً سائغاً في كتاب الله، ولغة العرب، وسبب هذا النوع من الإعراب المعنوي هو إرادة التحسين، والمجاورة– عندنا – نوعٌ من أنواع البلاغة والفصاحة كالتشبيه والاستعارة والتنبيه والايماء والمجاز ونحوها، والبلاغة من أكثر مطالب اللغة ، وقد نقل أئمة العربية مسائل الاعراب على المجاورة والاتباع في مؤلفاتهم وأقوالهم، وحضر الاتباع والمجاورة في شعر العرب وكلامهم، وإن وقف بعضهم من هذه القضية موقف الرافض لها المؤول ما ورد منها التأويل المناسب للمعنى، ومنهم من قصرها على المسموع من كلام العرب؛ لأن حركة المجاورة ليست حركة بناء، ولا حركة إعراب، وإنما هي حركة جيء بها للمناسبة المعنوية بين اللفظين المتجاورين قصد المطابقة والانسجام في الحركات مع صحة المعنى والبيان. وهي حقيقة قائمة في لغتنا لا تنكر، فكان هذا البحث يدور في فلكها.

وبعدُ، فأرجو أن أكون قد وفقت في إعطاء هذا الموضوع حقّه من البحث والعرض والبيان، فأن أكن كذلك فبتوفيق من الله سبحانه، وإن تكن الأخرى فحسبي في ذلك أنني بشر أطمع في رحمة الله، أنه نعم المولى ونعم المجيب.

الهوامش :

(1) الخصائص: 3/ 221.

(2) الصحاح للجوهري مادة ((جور)) 2/ 617- 618.

(3) الكافية بشرح الرضي 1/ 318.

(4) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني 2/ 303.

(5) كتاب سيبويه 1/ 436.

(6) شرح الكافية الشافية 3/ 1166- 1167.

(7) شرح الكفراوي على متن الأجرومية 114.

(8) مغني اللبيب 2/ 683.

(9) الخصائص 1/ 191. وينظر: كتاب سيبويه 1/ 436.

(10) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 122.

(11) ينظر: في النحو العربي – قواعد وتطبيق- 188، والنحو العربي – نقد وبناء- 109، وأصول النحو العربي 143.

(12) ديوان الهذليين – القسم الثالث 34.

(13) ينظر: الأمالي الشجريّة 2/ 30 ، وما بعدها، وخزانة الأدب 2/ 328.

(14) معاني القرآن 1/ 96. وينظر: مختصر ابن خالويه 11، والمحتسب 1/ 116.

(15) شرح ديوان لبيد ق 15/ 27 ص128، وينظر: معاني القرآن للفراء 2/ 66، والمقتصد شاهد رقم 125، والأمالي الشجرية 2/ 32، وشرح المفصّل 6/ 66.

(16) شرح ابن عقيل شاهد رقم 254.

(17) ينظر: الأمالي الشجرية 2/ 30 وما بعدها، والانصاف 1/ 232، 331، وهمع الهوامع 2/ 145، والخزانة 2/ 328 .

(18) نسب في كتاب سيبويه الشاهد لرؤبة. ينظر: كتاب سيبويه 1/ 191، والمقتصد شاهد رقم 124، والأمالي الشجرية 2/ 31، وشرح ابن عقيل شاهد رقم 255.

(19) ينظر: التبيان 1/ 423.

(20) الديوان 345.

(21) الديوان 183. وينظر: كتاب سيبويه 1/ 52، والمطالع السعيدة 2/ 90، وشرح الأشموني 2/ 248.

(22) الديوان 695. وينظر: شرح ابن عقيل شاهد رقم 223.

(23) الديوان 145. وينظر: مغني اللبيب ط8 مدني 1/ 198، همع الهوامع 2/ 74، حاشية الشفواني على شرح مقدمة الاعراب 121.

(24) ينظر: أوضح المسالك 2/ 181، وشرح الأشموني 2/ 248.

(25) شرح ديوان حسان 183.

(26) المطالع السعيدة 2/ 96.

(27) معاني القرآن 1/ 381.

(28) كتاب سيبويه 1/ 437.

(29) الديوان 139. وينظر: الخصائص 3/ 223، وشرح الرضي على الكافية 1/ 318، الخزانة 2/ 326.

(30) المنصف 2/ 2.

(31) الصحاح 6/ 2324 "حيا".

(32) الصحاح 5/ 2079 "بطن" .

(33) الديوان 243، وكتاب سيبويه 1/ 437، الخزانة 2/ 321.

(34) الديوان 8.

(35) معاني القرآن 2/ 74. وينظر: الخزانة 2/ 324.

(36) الديوان 48. وينظر: الخزانة 2/ 323.

(37) الديوان بشرح الأعلم وتحقيق ابن ابي شنب 94.

(38) الخصائص 1/ 191. وينظر: الامالي الشجرية 1/ 90، الخزانة 2/ 327.

(39) الديوان بشرح الأعلم وتحقيق ابن ابي شنب 89. وللمزيد من المراجع، ينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 2/ 767، وكذلك 2/ 794.

(40) الديوان 96. وينظر: الامالي الشجرية 1/ 119.

(41) الديوان بتحقيق أبي الفضل 52. وينظر: معجم الشواهد 1/ 47، 63.

(42) معاني القرآن 2/ 75. وينظر: مختصر ابن خالويه 145، والمحتسب 2/ 289، والخزانة 2/ 325.

(43) معاني القرآن 2/ 74. وينظر: تبيان العكبري 1/ 423.

(44) معاني القرآن وإعرابه 3/ 38.

(45) التبيان 1/ 423.

(46) روح المعاني 12/ 115.

(47) الديوان 39، والانصاف 1/ 84. وقد أعمل الشاعر أول الفعلين "كفاني" فرفع "قليلٌ" ، ولو أعمل الثاني وهو "اطلب" لنصب الاسم به لأنه يطلب مفعولاً. وهذا غير صحيح لأنّ شرط التنازع أن يكون محل

واحد من العاملين المتقدمين طالب للمعمول مع صحة المعنى. وإذا قدرت مفعولاً يدل عليه البيت بعده: ولم أطلب الملكَ، كان كلاماً صحيحاً مقبولاً.

(48) ينظر: الانصاف 1/ 83- 87.

(49) الديوان 844. وينظر: كتاب سيبويه 1/ 77، والانصاف 1/ 87.

(50) ينظر: الانصاف 1/ 87- 92.

(51) كتاب سيبويه 1/ 73- 74.

(52) الخصائص 3/ 226.

(53) ينظر: الخصائص 3/ 227.

المصادر والمراجع المعتمدة:

خيرُ ما نبدأ به القرآن الكريم.

- أصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني – مطبعة الشرق- حلب- 1979م.
- الأمالي الشجرية لابن الشجري – دار المعرفة – بيروت.
- الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة مصطفى محمد – مصر.
- أوضح المسالك لابن هشام تحقيق عبد المتعال الصعيدي – مطبعة محمد علي صبيح- مصر- 195م.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري- تحقيق محمد علي البجاوي مكتبة البابي الحلبي- مصر.
- حاشية الدسوقي على المغني – المطبعة الميمنية – مصر- 1305هـ.
- حاشية الشنواني على شرح مقدمة الاعراب – عناية الشيخ محمد شمام- مطبعة النهضة- ط2- تونس 1373هـ.
- خزانة الأدب للبغدادي – طبعة بولاق – القاهرة.
- الخصائص لابن جني- تحقيق محمد علي النجار- دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.
- ديوان الأعشى- دار صادر- بيروت- 1960م.

- ديوان امرئ القيس – بشرح الأعلم وتحقيق ابن أبي شنب.
- ديوان الحطيئة بشرح السكري – دار صادر– بيروت– 1967م.
- ديوان دريد بين الصمة – تحقيق محمد خير– مكتبة دار قتيبة– 1981م.
- ديوان ذي الرمة – جمع بشير يموت– المطبعة الوطنية– بيروت.
- ديوان العجاج– تحقيق عبد الحفيظ السلطي– دمشق.
- ديوان عترة– بشرح عبد المنعم عبد الرؤوف– المكتبة التجارية– القاهرة 1963م.
- ديوان الفرزدق– المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة.
- ديوان النابغة الذبياني– تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم– دار المعارف ط2، مصر.
- ديوان الهذليين نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية– 1965م.
- روح المعاني للآلوسي– دار إحياء التراث العربي–بيروت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك– تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد– مطبعة مصطفى البابي الحلبي– ط2– مصر.
- شرح ديوان جرير– عناية محمد إسماعيل الصاوي– دار الأندلس– بيروت.
- شرح ديوان حسان– تصحيح وعناية عزت نصر الله– دار إحياء التراث العربي– بيروت.
- شرح ديوان لبيد – تحقيق د. إحسان عباس– مطبعة حكومة الكويت– الكويت– 1962م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك– تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد– ط20– دار التراث – دار مصر للطباعة– 1980م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك– تحقيق د. عبد المنعم احمد هريدي– مركز البحث العلمي– جامعة أم القرى– مكة.

- شرح الكفراوي على متن الأجروميّة – مطبعة محمد علي صبيح– القاهرة– 1325هـ.
- شرح المفصّل لابن يعيش– عالم الكتب– بيروت– مكتبة المتنبي– القاهرة.
- الصحاح للجوهري– تحقيق احمد عبد الغفور عطار– دار العلم للملايين– ط1– بيروت– 1956م.
- في النحو العربي– قواعد وتطبيق– للمخزومي– مطبعة البابي الحلبي– ط1– مصر– 1966م.
- الكافية بشرح الرضي الاستراباذي– دار الكتب العلمية – بيروت.
- كتاب سيبويه– تحقيق محمد عبد السلام هارون– مكتبة الخانجي–القاهرة.
- المحتسب لابن جني– المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– القاهرة– 2004م.
- مختصر ابن خالويه– عناية ج. برجشتراسر– دار الهجرة.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي– تحقيق د. نبهان ياسين دار الرسالة– بغداد– 1977م.
- معاني القرآن للفراء– تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار– ط3– مطبعة دار الكتب المصرية– 2001م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج– تحقيق د. عبد الجليل عبدة شلبي– دار الحديث– القاهرة– 2004م.
- المعجم المفصّل لشواهد النحو الشعرية– أميل يعقوب– ط1– دار الكتب العلمية– بيروت– 1413هـ.
- مغني اللبيب لابن هشام– تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد– مطبعة المدني– القاهرة.
- المقتصد في شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجاني– تحقيق د. كاظم بحر المرجان– دار الرشيد – بغداد– 1982م.

- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني- تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين- ط1- مطبعة مصطفى الحلبي- مصر- 1954م.
- النحو العربي- نقد وبناء- إبراهيم السامرائي- مطابع دار الصادق- بيروت- 1968م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي – عناية محمد بدر الدين النعساني- دار المعرفة – بيروت.

Expressing the neighboring Arab followers

Summary:

Were expressed on the neighboring and followers and Rhoda palatable in the book of God, and the language of the Arabs, and the reason for this type of expressing moral is the will of improvement, and neighbors - we - kind of rhetoric and eloquence Kalchbah and borrowing and alert and nodding and metaphor and so on, and eloquence of the most demands language, was transferred imams Arab issues expressed on neighboring and followers in the writings and statements, and was attended by followers and neighboring Arabs felt and their words, though stop some of this issue's position rejecting her interpreter those contained exegesis proper meaning,

and some of them restricted to audio from the words of the Arabs; because the movement of neighboring not a movement building, not express movement, but movement is brought in for the occasion between the neighboring Allfezan moral intent conformity and harmony in the movements with meaning and health statement. A fact that exists in our language does not deny, was this research is going on in orbit.

After, I hope that I have been able to give this issue right from the search and display and statement, I also Fbtofik of God, albeit other Vhspa in that I preached, I hope in the mercy of God, that yes, Lord, yes respondent.